

مركز "شمس" يعقد ورشة حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان



وبأن "تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية"، وبالتالي ترسيخ للبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة.

وقال أن فلسطين ستكون ملزمة بعد أن صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بتنفيذ كافة بنوده وتقديم تقارير دورية إلى اللجان للكلفة حول واقع حقوق الإنسان وابرز الانتهاكات التي تحدث والخطط التي وضعت للحد منها، إضافة إلى للشاريع الخاصة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطن.

وفي نهاية الورشة، أوصى المشاركون بضرورة تطوير الدول العربية لمنظومتها التشريعية والإدارية لزيادة تعزيز وصون حقوق الإنسان، وأن تقوم الدول العربية، التي لم تقم بذلك بعد، بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس وتعزيز استقلاليتها وفعاليتها على مستوى القانون والممارسة، وتمكينها من الموارد المالية المناسبة، وتعزيز برامج التوعية حول سيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام.

نابلس - غسان الكتوت/ الرواد للصحافة والاعلام - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل بعنوان "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، افتتحها إبراهيم العبد بالتعريف بالمركز ونشاطاته اللامنهجية وأهدافه في تعزيز للمشاركة الشبابية، ضمن مشروع نشر وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بتمويل من الوكالة الاسترالية للتنمية.

وقال الدكتور سهيل خلف أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يعد من الوثائق للتقدمة، وانه أول وثيقة عربية تعنى بحقوق الإنسان، وأنه يتضمن ٥٣ مادة تناولت فكرة الحقوق والعدالة، وعدم إنقاص أي حق من حقوق الإنسان للنصوص عليها في اللوائح الدولية، واعتبر الميثاق منسجماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونجح في المحافظة على الخصوصيات العربية والثوابت الدينية، وفي الوقت نفسه جاء متوافقاً مع المعايير الدولية، وسلط الضوء على مواد مهمة في الميثاق، منها حقوق الأقليات الدينية، وحقوق التهم، والعدالة وكيفية الوصول إليها، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، إضافة إلى دراسة الرؤية القانونية والإنسانية للميثاق العربي وآلياته وتعزيز حقوق الإنسان.

وأوضح ان المادة الأولى من الميثاق نصت على أن يكون "وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية"،



صدر حديثاً عن : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

العدد 53 من مجلة

قضايا إسرائيلية



Created with nitro PDF professional

download the free

nitropdf.com/professional